عصام شلهوب

من راتب يكفي إلى دخل عاجز عن ملاحقة الإحتياجات الأجور تحت ضغط الغلاء فهل تعيد الزيادات القدرة الشرائيّة؟

لم تعد ازمة الاجور في لبنان مجرد ملف نقابي يتعلق بمطالب العمال والموظفين، بل اصبحت واحدة من ابرز نتائج الانهيار الاقتصادي والمالي الذي بدأ عام 2019. فالراتب الذي كان يشكل سابقا مصدر الامان الاساسي للعائلة اللبنانية، فقد جزءا كبيرا من قيمته، فيما ارتفعت كلفة الغذاء والطبابة والتعليم والسكن والنقل الى مستويات جعلت شريحة واسعة من اللبنانيين عاجزة عن تأمين احتياجاتها

بينما يطالب العمال باستعادة جزء من قدرتهم الشرائية، تحذر المؤسسات الاقتصادية من زيادات لا ترافقها اصلاحات او نمو اقتصادي، فيما تحاول لجنة المؤشر البحث عن صيغة توازن بين حقوق العامل وقدرة الاقتصاد على التحمل. العامل يطالب بأجر يعيد اليه جزءا من القدرة الشرائية التي فقدها، واصحاب العمل يحذرون من زيادات لا تستند الى نمو وانتاجية، فيما يرى الخبراء ان الحل الحقيقي يبدأ باصلاح الاقتصاد نفسه.

بين هذه المقاربات المختلفة، تبدو الحقيقة واضحة: لبنان لا يحتاج فقط الى زيادة رواتب، بل الى اقتصاد قادر على حماية هذه الرواتب. فالراتب الذي لا يحافظ على قيمته يتحول الى رقم جديد في مواجهة الغلاء، بينما يبقى التحدي الاساسي هو بناء نموذج اقتصادي يجعل من العمل مصدرا لحياة كريمة لا مجرد وسيلة للبقاء. "الامن العام" التقت الباحث الاقتصادي الدكتور كمال حمدان، رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الاسمر، امين المال في الهيئات الاقتصادية ونائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان الدكتور نبيل فهد، وعضو لجنة المؤشر الدكتور انيس أبودياب.

حمدان: لإعادة الاعتبار الى الأجر الحقيقي

■ كيف تصفون واقع الاجور في لبنان بعد سنوات من الانهيار؟

□ لا يمكن اختزال ازمة الاجور بقرار زيادة او عدم زيادة الرواتب، لأن المشكلة الاساسية ترتبط بتاريخ طويل من ضعف تقدير قيمة العمل المأجور، قبل ان تأتي الازمة المالية والنقدية عام 2019 لتضاعف حجم المشكلة. ادى الانهيار الى تراجع غير مسبوق في القوة الشرائية للرواتب، بحيث لم يعد الاجر الحالي يمثل سوى جزء محدود من قيمته السابقة. فالراتب الذي كان يؤمن احتياجات الاسرة اصبح عاجزا عن تغطية اساسيات الحياة، بعدما ارتفعت الاسعار بوتيرة تفوق بكثير قدرة المداخيل على اللحاق بها.

الباحث الاقتصادي الدكتور كمال حمدان.

■ ما الاسباب الرئيسية التي ادت الى هذا التراجع الكبير؟

□ السبب الاول هو الانهيار النقدي وتراجع سعر صرف الليرة، اضافة الى التضخم الذي اصاب مختلف القطاعات. لكن المشكلة لا تتوقف عند هذا الحد، اذ ترافق تراجع الاجور مع ضعف انظمة الحماية الاجتماعية، مما جعل العامل يتحمل وحده اعباء اضافية كبيرة، خصوصا في مجالات الطبابة والتعليم والنقل. ان العامل اللبناني لم يخسر فقط جزءا من راتبه، بل خسر ايضا جزءا من شبكة الامان التي كانت تساعده على مواجهة الازمات.

■ هل تكون زيادة الرواتب الحل المطلوب للخروج من الازمة؟

□ تصحيح الاجور اصبح ضرورة، لكن اي زيادة لا تستند الى اصلاح اقتصادي حقيقي ستبقى مؤقتة. فالرواتب لا يمكن ان تحافظ على قيمتها في ظل اقتصاد يعاني من التضخم وضعف الانتاج والاستقرار النقدي. المطلوب ليس فقط رفع الرقم المكتوب على قسيمة الراتب، بل اعادة بناء اقتصاد قادر على حماية هذا الراتب ومنع تآكله مجددا.

■ ما انعكاس ازمة الاجور على المجتمع اللبناني؟

□ ان استمرار هذا الواقع يؤدي الى نتائج خطيرة، ابرزها هجرة الكفاءات والشباب. فلبنان يخسر تدريجا اطباء ومهندسين واساتذة جامعات واصحاب اختصاصات لأن سوق العمل المحلي لم يعد قادرا على

> **المشكلة في انهيار القيمة الحقيقية للأجر**

تأمين دخل يتناسب مع مستوى خبراتهم. هذه الخسارة لا تمس الافراد فقط، بل تهدد قدرة الاقتصاد على النهوض مستقبلا.

■ ما الاولويات التي يجب اعتمادها لمعالجة الازمة؟

□ اعادة الاعتبار الى الانتاج والاستثمار، اصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي، تعزيز الحماية الاجتماعية، لأن الاجر العادل يحتاج الى اقتصاد منتج ومستقر. ان المعركة ليست فقط من اجل زيادة الراتب، بل من اجل استعادة قيمة العمل نفسه.

الأسمر: الاجور تحتاج الى اعادة تكوين شاملة

■ كيف ينظر الاتحاد العمالي العام الى ازمة الاجور؟

□ لم يعد العامل اللبناني يطالب بتحسينات اضافية او زيادات رفاهية، بل باستعادة جزء من حقوقه التي فقدها نتيجة الانهيار الاقتصادي. ان معالجة الملف لا يمكن ان تبقى رهينة زيادات استثنائية او مساعدات مؤقتة، لأن المطلوب هو اعادة تكوين منظومة الاجور بما يعيد التوازن بين الدخل وكلفة الحياة.

■ هل يكفي رفع الحد الادنى للاجور؟

□ طاولت الازمة جميع العاملين وليس اصحاب الرواتب المتدنية فقط، لذلك فان الاكتفاء برفع الحد الادنى لا يعالج الخلل القائم. المطلوب مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار مختلف الفئات الوظيفية وتحافظ على التراتبية داخل المؤسسات.

■ لماذا تطالبون بربط الاجور بمؤشر غلاء المعيشة؟

□ لأن الاسعار تغيرت بصورة كبيرة، ولم

رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الأسمر.

> **ربط الاجور بمؤشر واضح يمنع الفجوة بين الدخل والنفقات**

يعد مقبولا ان يبقى العامل سنوات طويلة في انتظار تصحيح راتبه، فيما تتغير كلفة الحياة بشكل مستمر. ان ربط الاجور بمؤشر واضح يساعد على حماية القدرة الشرائية ويمنع تكرار الفجوة الكبيرة بين الدخل والنفقات. ◄

■ ما اهمية ضم المساعدات والتعويضات الى اساس الراتب؟
□ ابقاء المساعدات خارج الراتب الاساسي يحرم العامل من حقوق مستقبلية، خصوصا عند احتساب تعويضات نهاية الخدمة والتقديمات الاجتماعية. لذلك فإن اي اصلاح لمنظومة الاجور يجب ان يعالج هذه الثغر.

■ ماذا عن ازمة القطاع العام؟
□ استمرار ضعف الرواتب يهدد الادارة العامة، بعدما بدأت الدولة تخسر تدريجا خبراتها وكفاءاتها. ان حماية الموظف العام ليست مطلبا فئويا، بل هي شرط اساسي للحفاظ على قدرة الدولة على تقديم خدماتها للمواطنين.

فهد: الأجر العادل يحتاج الى اقتصاد قادر على انتاجه

■ كيف تنظر الهيئات الاقتصادية الى المطالبات برفع الاجور في المرحلة الراهنة؟
□ تحسين المستوى المعيشي للعاملين امر ضروري ولا يمكن تجاهله، لكن مقاربة ملف الاجور يجب ان تقوم على اسس اقتصادية سليمة، بعيدا من القرارات الآنية التي قد تعطي نتائج مؤقتة قبل ان تعود الازمة الى الظهور مجددا. الاجور ليست مجرد ارقام تضاف الى الرواتب، بل هي انعكاس مباشر لوضع الاقتصاد وقدرته على توليد الموارد. فاذا كان الاقتصاد يعاني من الركود وضعف الانتاج، فان أي زيادة غير مدروسة قد تتحول من حل اجتماعي الى مشكلة اقتصادية جديدة.

■ هل يعني ذلك ان الهيئات الاقتصادية تعارض زيادة الاجور؟
□ موقف الهيئات الاقتصادية لا ينطلق من رفض تحسين رواتب العاملين، بل من الحرص على ان تكون الزيادة قابلة للاستمرار. فالقطاع الخاص نفسه تضرر من الازمة، اذ ارتفعت كلفة التشغيل والانتاج نتيجة ارتفاع اسعار الطاقة والنقل والمواد الاولية، وبالتالي فان أي اعباء اضافية لا تراعي قدرة المؤسسات قد تؤدي الى نتائج عكسية، منها ارتفاع الاسعار او تراجع فرص العمل او اقفال بعض المؤسسات. المطلوب هو تحقيق توازن بين حق العامل في اجر عادل، وحق المؤسسة في الاستمرار والنمو.

> **تجربة سلسلة الرتب والرواتب تشكل درسا في كيفية ادارة ملف الاجور**

■ لماذا تربطون دائما بين الاجور والانتاجية؟
□ الاجر المستدام هو الذي يعكس انتاجية العامل وقدرة المؤسسة على تمويله. فعندما ينمو الاقتصاد وتتحسن الانتاجية، تصبح زيادة الرواتب نتيجة طبيعية لدورة اقتصادية سليمة. اما رفع الاجور في معزل عن النمو الاقتصادي، فيؤدي الى خلق فجوة بين كلفة العمل وقدرة المؤسسات على تحملها، مما قد ينعكس سلبا على الاستثمار والتوظيف. ان تحسين القدرة الشرائية لا يتحقق فقط بزيادة الدخل، بل ايضا بخفض كلفة الانتاج والخدمات الاساسية، لأن ارتفاع الاسعار يلتهم اي زيادة اذا لم تترافق مع اصلاحات حقيقية.

■ كيف تقيمون تجربة سلسلة الرتب والرواتب وهل يمكن تكرارها اليوم؟
□ ان تجربة سلسلة الرتب والرواتب قبل الانهيار المالي يجب ان تشكل درسا في كيفية ادارة ملف الاجور. فالمشكلة لم تكن في مبدأ تحسين رواتب الموظفين بل في طريقة التمويل، اذ اقرت زيادات دائمة من دون تأمين موارد مالية مستدامة، مما ادى الى زيادة الضغوط على المالية العامة. اي سياسة جديدة للاجور يجب أن تتجنب الاخطاء السابقة، والا تعتمد زيادات غير ممولة تزيد العجز وتضعف الاستقرار المالي والنقدي.

امين مال الهيئات الاقتصادية ونائب رئيس غرفة بيروت ورئيس نقابة اصحاب السوبرماركت الدكتور نبيل فهد.

■ ما هي الاصلاحات التي يجب ان تسبق اي تصحيح جديد للاجور؟
□ اعادة هيكلة القطاع العام، تحسين اداء الادارة، رفع الانتاجية، ترشيد الانفاق، اصلاح المؤسسات العامة التي تستنزف المالية العامة، اصلاح النظام الضريبي، تعزيز الايرادات الشرعية للدولة، مكافحة الهدر والفساد، وتحسين بيئة الاستثمار لأن الاقتصاد القوي هو القادر على تمويل رواتب افضل.

■ هل يمكن الوصول الى صيغة مشتركة بين العمال واصحاب العمل؟
□ الحوار يبقى الطريق الوحيد للوصول الى حلول متوازنة. فالاقتصاد لا يمكن أن ينجح اذا كان العامل غير قادر على تأمين حاجاته، كما لا يمكن للمؤسسات ان تستمر اذا فرضت عليها اعباء تفوق قدرتها. ان سياسة الاجور الناجحة هي التي تحقق العدالة الاجتماعية، وتحافظ في الوقت نفسه على استمرارية المؤسسات والاستقرار الاقتصادي.

أبوديّاب: تحسين الأجور مرتبط بنمو الاقتصاد

■ كيف تنظر لجنة المؤشر الى واقع الاجور؟
□ ملف الاجور لا يمكن فصله عن الوضع الاقتصادي العام، لأن اي قرار يتعلق بالرواتب يجب ان يأخذ في الاعتبار قدرة المؤسسات والاقتصاد على تحمله. وظيفة اللجنة لا تقتصر على تحديد ارقام للزيادة، بل محاولة ايجاد توازن بين حماية القدرة الشرائية للعاملين والمحافظة على قدرة المؤسسات على الاستمرار.

■ لماذا لا تزال القدرة الشرائية للرواتب تتراجع رغم الزيادات التي حصلت؟
□ المشكلة الاساسية تكمن في استمرار التضخم وارتفاع الاسعار، اذ أن أي زيادة تحصل على الرواتب قد تفقد جزءا من قيمتها اذا لم يترافق ذلك مع استقرار اقتصادي. ان آخر زيادة للاجور اقرت في نيسان 2025، وكان هناك أمل في أن يتحسن النشاط الاقتصادي لاحقا، الا ان التطورات اللاحقة، ومنها ارتفاع اسعار النفط والتأثيرات الاقتصادية للحرب، ادت الى استمرار الضغوط على المواطنين.

■ هل اصبح تعديل الاجور مجددا امرا ضروريا؟
□ تحسين الاجور يبقى ضرورة، لأن الفجوة بين الدخل وكلفة المعيشة لا تزال كبيرة. لكن أي زيادة يجب ان تراعي الوضع الاقتصادي، لأن الاقتصاد المنكمش لا يستطيع تحمل اعباء اضافية بلا حدود. فالهدف ليس فقط رفع الرواتب، بل ضمان قدرة الاقتصاد على حماية هذه الرواتب بعد رفعها.

عضو لجنة مؤشر الاسعار الدكتور انيس أبوديّاب.

> **الاقتصاد المنكمش لا يستطيع تحمل اعباء اضافية**

■ ما هو تأثير استمرار الانكماش الاقتصادي على ملف الاجور؟
□ استمرار التراجع الاقتصادي سينعكس على الجميع، من العامل الى المؤسسة الى المالية العامة. فالاقتصاد الذي لا ينمو، تضعف قدرته على خلق فرص العمل وزيادة المداخيل. العودة الى النمو تشكل المدخل الاساسي لأي معالجة مستدامة لملف الاجور، لأن زيادة الرواتب من دون نمو قد تتحول الى حل مؤقت لا يعالج جذور المشكلة.

■ ما المطلوب للخروج من الحلقة المفرغة بين الرواتب والاسعار؟
□ اشدد على ضرورة اعتماد رؤية اقتصادية متكاملة تشمل دعم القطاعات المنتجة، تحسين بيئة الاستثمار، ومعالجة الاختلالات المالية والنقدية. المطلوب ليس فقط ان يحصل المواطن على راتب اعلى، بل ان يعيش في اقتصاد يستطيع فيه هذا الراتب ان يحافظ على قيمته.